جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل/ كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدَيْنِ

مجلة فصليَّة علميَّة مُحكَّمة

تصدر عن كلية الآداب – جامعة الموصل

العدد الثامن والثمانون/ السنة الثانية والخمسون
شعبان – ١٤٤٣هـ / آذار ٦/٣/٢٠٢٢م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢
ISSN 0378- 2867
E ISSN 2664-2506

للتواصل: radab.mosuljournals@gmail.com
URL: https://radab.mosuljournals.com

آداب الرافدين

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانية باللغة العربية واللغات الأجنبيَّة

العدد: الثامن والثمانون السنة: الثانية والخمسون/ شعبان – ١٤٤٣هـ / آذار ٢٠٢٢م

رئيس التحرير: الأُستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: الأُستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيبانيّ (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأُستاذ الدكتور حارث حازم أيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور حميد كردي الفلاحي	(علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الأَنبار/العراق
الأُستاذ الدكتور عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن	(الترجمة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور علاء الدين أَحمد الغرايبة	(اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأُردن
الأُستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأُستاذ الدكتور كلود فينتز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلب/فرنسا
الأُستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/ السعودية
الأُستاذ الدكتور نايف محمد شبيب	(التاريخ) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتورة سوزان يوسف أَحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأُستاذ الدكتورة عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأُستاذ الدكتورة غادة عبدالمنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندريّة
الأُستاذ الدكتورة وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتورة أَسماء سعود إدهام	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأَدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
المدرس الدكتور هجران عبدالإله أَحمد	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير:

التقويم اللغوي: م.د.خالد حازم عيدان – مقوم لغوي/ اللغة العربيَّة

م.م.عمَّار أَحمد محمود – مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزيَّة

المتابعة:

مترجم.إيمان جرجيس أَمين – إدارة المتابعة

مترجم.نجلاء أَحمد حسين – إدارة المتابعة

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=signup .

٢- بعد التسجيل ستُرسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنَّه سجَّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=login .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلَّق به وببحثه ويمكنه الاطِّلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

- تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأَخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأَشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذُكر آنفًا .
- تُرتَّب الهوامش أَرقامًا لكل صفحة، ويُعرَّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).
- يُحال البحث إلى خبيرين يرشّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكِّم) للفحص الأَخير، وترجيح جهة القبول أَو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونيَّة ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أَن يلتزم الباحث (المؤلِّف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

- يجب أَن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أَي: يرسل بدون اسم .
- يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أَبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .
- يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلَّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنَّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمَّا الشروط العلميَّة فكما هو مبيّن على النحو الآتي :

- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنوانها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليَّة البحث) .
- يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثيَّة أو فرضيَّات تعبِّر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلِّها أو دحضها علميًّا في متن البحث .
- يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأن يحدِّد الغرض من تطبيقها.
- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .
- يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتَّبع فيه .
- يجب مراعاة تصميم البحث وأُسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره وفقراته.
- يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.
- يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكُّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنَّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكَّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبِّر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكريَّة ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء هيأة التحرير فاقتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتـويـات

العنـوان	الصفحة
بحوث اللغة العربية	
التنكير والتعريف بـ(أل) في القراءات القرآنية مقاربة دلالية شرمين نجم الدين رشيد الريكانيّ و محمد إسماعيل المشهدانيّ	1- 48
الوعي بتاريخ اليونان القديم في الشعر الجاهلي- ذو القرنين أنموذجاً – إسلام صديق حامد و باسم إدريس قاسم	49- 68
جهود المستشرق آرثر آربري في ترجمة القرآن محمود أَحمد البرواري و فارس عزيز حمودي	69- 86
أَبْنِية الأفعال المُجردة ودلالاتُها في سُورة المائدة علي محمود الشرابي وهلال علي محمود	87- 123
الأفعال الكلامية عند اوستين وسيرل دراسة وصفية تمارة نبيل اليامور و آن تحسين الجلبي	124- 141
رسالة الخليفة علي بن ابي طالب إلى ابنه الحسن (رضي الله عنهما) عند انصرافه من صفين إيمان خليفة حامد الحيالي	142- 167
البنية الحجاجية في رواية جحدر والأسد لطلال حسن رفل حازم العجيلي و أَحمد عدنان حمدي	168- 186
ألفاظ الزمن في شعر قيس بن الملوح واثق شاكر و نهى محمد عمر	187- 220
الاستلزام الحواري في شخصيات رواية (سر الشَّارد) لعبدالله عيسى السلامة زياد طارق الحاصود و أَحمد عدنان حمدي	221- 248
الحركة في الخطاب القرآني . سياقاتها وأَنواعها صالح ملا عزيز وفضيلة أَحمد سعيد	249- 287
مصطلحات علم البديع في شرح ديوان ابي تمام للخطيب التبريزي(502هـ) أحمد سليمان الكوياني و أحمد يحيى الدليمي	288- 313
الاستهلال في شعر حسان بن ثابت صلاح نجم الدين بابان	314- 344
التشبيه المركب في كتاب مداواة النفوس وتهذيب الأخلاق لابن حزم الأندلسي (ت: 456هـ) علي عبد علي الهاشميّ و شيماء أحمد محمد	345- 381
تقانات الهجاء في شعر ابن ميّادة المرّيّ جاسم إلياس أحمد الأَحمد	382- 414
بحوث التاريخ والحضارة الإسلاميَّة	
الدور السياسيّ للوعاظ في بغداد – محي الدين ابن الجوزيّ (ت: 656هـ/1258م) أَنموذجًا أَشرف عزيز عبد الكريم و شكيب راشد بشير	415- 448
دور حزب الاستقلال في مجلس النواب المغربي اثناء المدة (1984-1992) كريم سالم حسين البدراني و رابحة محمد خضير	449- 466
البطائح في جنوب العراق دراسة في تكوينها و واقعها الاقتصادي (صدر الإسلام – نهاية العصر العباسي الأَوَّل) أَحمد عبيد عيسى عبيد	467- 480
ملكات مملكة بيت المقدس الصليبية وأَدوارهنَّ السياسية 492هـ/1098م- 583هـ/1187م	481- 515

ثورة خطَّاب الجعفريّ	
بحوث الآثار	
استعمال الأَبنية الفعلية الأَكدية من الصيغة الثانية المضعفة في قصة الخليقة البابلية (دراسة احصائية) المعتصم بالله رمضان عبدالله و أمين عبد النافع أمين	548 -516
بحوث المعلومات والمكتبات	
المتطلبات الوظيفية للبيانات الاستنادية للموضوعات FRSAD ومدى جاهزية المكتبات الأكاديمية المحلية للعمل الاستنادي في البيئة الشبكية إسماء غانم رمضان و رفل نزار عبدالقادر الخيرو	597 -549
بحوث الفنون الجميلة	
موقف شوبنهاور من الفنون الجميلة زهراء أمجد الطربة و صباح حمودي نصيف	618 -598
بحوث الشريعة والتربية الإسلاميَّة	
نماذج من ترجيحات الإمام ابن عرفة (ت803هـ) في تفسيره لسورة البقرة في الآيات (14،15)،(30)،(35)، أنموذجًا جمعًا ودراسةً- أسماء إبراهيم خليل و فارس فاضل موسى	641 -519

CC BY

دور حزب الاستقلال في مجلس النواب المغربي اثناء المدة (1984-1992)

كريم سالم حسين البدراني * و رابحة محمد خضير**

تأريخ التقديم: 2020/9/21 تأريخ القبول: 2020/10/17

المستخلص:

يُعدُّ حزب الاستقلال رائد الحركة الوطنية السياسية في المغرب أُسس في 11 كانون الثاني/ يناير 1944، بقياده علال الفاسي واحمد بلافريج واحمد مكوار وعبد الكريم غلاب وآخرون، وفي اليوم ذاته تقدم الحزب بوثيقة عرفت بـــ(وثيقة الاستقلال) إلى سلطان المغرب محمد الخامس الذي بدوره قدمها إلى سلطات الحماية الفرنسية المحتلة، وقد ضمت بنود الوثيقة انهاء الحماية على المغرب، ويكون بذلك قد عبر عن طموحات الشعب في التحرر والاستقلال من الاستعمار الثنائي (الفرنسي-الاسباني) ، وكان للحزب دور بارز في مقاومة الاحتلال الأجنبي دبلوماسيًا وعسكريًا حتى نيل المغرب الاستقلال في 3 آذار/ مارس 1956، كما كان للحزب دور مميّز في التطورات السياسية بعد الاستقلال، ومازال إلى اليوم يؤدّي دورًا كبيرًا في الحياة السياسية المغربية.

لقد أدى حزب الاستقلال دورًا كبيرًا في التطورات السياسية للمغرب بعد الاستقلال وفي المدة 1985- 1990، انضم الحزب إلى صفوف المعارضة ليمارس دوراً برلمانياً رقابياً على السلطة التنفيذية (الحكومة)، كما كان للحزب نشاط في متابعه البرنامج الحكومي عبر طرح الأسئلة التحريرية والشفهية، وكان له موقف من تأجيل الانتخابات المغربية 1989-1990، كما كان له دور مميّز في تقديم طرح الثقة ضد حكومة عز الدين العراقي.

* طالب ماجستير/قسم التاريخ/كلية الآداب/جامعة الموصل .

* أُستاذ مساعد/قسم التاريخ/كلية الآداب/جامعة الموصل .

الكلمات المفتاحية: حزب، الاستقلال، المغربي.

المقدمـــــــة

يُعدُّ حزب الاستقلال رائد الحركة الوطنية السياسية في المغرب، إذ أُسس في 11 كانون الثاني/ يناير 1944، بقياده علال الفاسي واحمد بلافريج واحمد مكوار وعبد الكريم غلاب وآخرون، وفي اليوم ذاته تقدم الحزب بوثيقة عرفت بـــ (وثيقة الاستقلال) إلى سلطان المغرب محمد الخامس الذي بدوره قدمها إلى سلطات الحماية الفرنسية المحتلة، وقد ضمت أدق بنود الوثيقة إنهاء الحماية على المغرب. ويكون بذلك قد عبر عن طموحات الشعب في التحرر والاستقلال من الاستعمار الثنائي (الفرنسي-الاسباني) ، وكان للحزب دور بارز في مقاومة الاحتلال الأجنبي دبلوماسيًا وعسكريًا حتى نيل الاستقلال في 3 اذار/ مارس 1956، كما كان للحزب دور مميَّز في التطورات السياسية بعد الاستقلال، ومازال إلى اليوم يؤدِّي دورًا كبيرًا في الحياة السياسية المغربية.

أدى حزب الاستقلال دورا مميزًا في التطورات السياسية للمغرب بعد الاستقلال وخلال المدة 1962- 1976، انضم الحزب إلى صفوف المعارضة ، ثم دخل العملية السياسية خلال المدة 1977-1984 .

انظم حزب الاستقلال إلى صفوف المعارضة السياسية مرة ثانية في 11 نيسان/ ابريل 1985، وذلك لعدم التزام الحكومة بتطبيق برنامجه الاصلاحي الذي تعهدت الحكومة بتطبيقه اثناء الدورة السابقة (1977-1984)، وكذلك اعتراضه على قيام الحكومة بتزوير انتخابات (1983-1984)، وكانت تلك أكثر أسباب انتقال حزب الاستقلال إلى صفوف المعارضة بين عامي (1985 1990).

تضمن البحث اربع محاور رئيسية، فقد تطرق المحور الاول إلى نشاط حزب الاستقلال في متابعة البرنامج الحكومي، أمَّا المحور الثاني فتمثل بنشاط الحزب في طرح الأسئلة التحريرية والشفهية في مراقبة اعمال وبرنامج الحكومة اثناء تلك المدَّة، أمَّا المحور الثالث فقد تضمَّن تأجيل الانتخابات المغربية (1989-1990) وموقف حزب الاستقلال منها، وذلك في إطار حل قضية الصحراء من الأُمم المتحدة، أمَّا المحور الرابع والأخير فقد بين دور حزب الاستقلال في تقديم طرح الثقة ضد

حكومة عز الدين العراقي عام 1990، وتكمن أهمية الموضوع بما قام به حزب الاستقلال من نشاط ودور في تلك المدة .

حرص حزب الاستقلال على اتباع كافة الوسائل المشروعة لأخذ دوره في البرلمان للمدة (1984-1992) وكان اهم المحطات التي كان لحزب الاستقلال دور مميز فيها سواء تعلق الأَمر بالسلطة التنفيذية وإِحراجها في مجلس النواب، أَو في مجال القضايا التي تسهم السلطة التشريعية التي استطاعت إرباك الاغلبية في مجلس النواب [1] أبرزها:

اولاً: نشاط حزب الاستقلال في متابعة البرنامج الحكومي:

رفض حزب الاستقلال المشاركة في الحكومة الجديدة عندما عرض عليه المشاركة فيها[2]، إذ عدها استمراراً لسياسات الحكومة السابقة، وبرر موقفه إِلى مواصلة النضال من اجل سلامة ومصداقية المؤسسات الديمقراطية [3].

اعلن رئيس الحكومة محمد كريم العمراني[4] في 22 نيسان/ ابريل 1985 برنامج حكومته تحت اروقة قبة مجلس النواب. وقد ضم البرنامج الاختبارات

(1) عبدالوهاب عبدالعزيز أبو خمرة ، دور أحزاب المعارضة في الحياة السياسية في المغرب 1962-1992، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، (جامعة تكريت ، 2015) ص332.

(2) مجلة كل العرب، العدد: 190، (باريس، 1986)، ص22.

(3) عبد اللطيف حسني، "الاحزاب سليلة الحركة الوطنية"، مجلة وجهة نظر، العددان: 36-37، (الرباط، 2008)، ص12.

(4) محمد كريم العمراني : ولد في مدينة فاس 1919 وفيها تلقى تعليمة الابتدائي وفي عام 1957 عين في مكتب الشريف للفوسفات وفي عام 1959 عين مديراً عاماً في نفس المكتب ، شارك في انشاء الشركة الوطنية ، وفي عام 1971 عين وزيراً للاقتصاد ، تقلد منصب رئاسة الحكومة ثلاث مرات الأولى من (6 أب / أغسطس 1971-20 تشرين الثاني /نوفمبر 1972) والثانية من (13 تشرين الثاني/نوفمير 1983 -30 تشرين الأول أكتوبر 1986) ، والثالثة من 11 اب / اغسطس 1992 – تشرين الثاني /نوفمبر 1993 , للمزيد من التفاصيل ينظر : عبدالسلام البكاري ، دليل الاحداث زتعاقب الحكومات في المغرب 1955 -2010 , راجع نصوصه وجداوله الاستاذ

الاساسية التي يتطلب من الحكومة الالتزام بها وتطبيقها للمرحلة القادمة وفي مقدمتها [1]:

1- مواصلة دعم سيادة المغرب ووحدته الترابية التي لا يمكن ان تكون موضوع مفاوضات .

2- التحقيق الكامل للتعليم الإلزامي وإنجاز إصلاح تعليمي شامل يهتم بالتكوين النفسي والمهني.

3- دعم القطاع الخاص من خلال التنسيق بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

4- إنجاز إصلاح ضريبي جديد بإضافة ضرائب على الدخل والشركات.

5- وفي القطاع الزراعي قرر القيام بمشاريع تتيح للمواطنين امتلاك العقارات من خلال تحديث ذلك القطاع بإعطاء القروض والهدف من ذلك هو تحقيق الاكتفاء الذاتي.

6- السعي لإقامة التوازن المالي وذلك بالعمل على تحسين الميزان التجاري وسد العجز وتسديد الديون الخارجية البالغة (13) مليار دولار.

7- في المجال الدبلوماسي إنَّ الحكومة ستبذل مجهودات كبيرة لتحريك العمل الدبلوماسي الخارجي، ومنها العمل على تحقيق الوحدة بين أَقطار المغرب العربي.

8- تبني سياسة التقويم الهيكلي للاقتصاد الذي يتضمن خطة تقشفية صارمة لمواجهة ضغط الديون التي فرضها صندوق النقد الدولي [2].

عمر بالحسن ، تقديم : محمد المنصور ، مطبعة ازناس ، (الرباط ، 2002) ، ص ص 149-151 .

(1) عمار فاضل عباس علي الطالبي، حزب الاتحاد الدستوري ودوره في الحياة في المغرب 1983-2002، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، (جامعة سامراء ، 2018) ، ص ص82-83.

(2) مجلة الطليعة العربية، العدد: 104، (باريس، 1985)، ص22؛ المصدر نفسه، ص ص82-83.

يتَّضح ممَّا تقدَّم أَنَّ برنامج حكومة العمراني دعا إِلى مواجهة الأَزمة الاقتصادية الشاملة؛ لأَنَّها تعمل بتوصيات صندوق النقد الدولي الذي يسعى إِلى برمجة ديونه بكل الوسائل، وذلك ما جعل الحكومة اسيرة لتلك التوصيات، ممَّا أَدخل الحكومة في موقف محرج إذ ان الأَوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المغرب غير ملائمة لتلك التوجيهات، ولاسيَّما زيادة نفقات حرب الصحراء التي استنزفت موارد الدولة الاقتصادية [1].

ناقش حزب الاستقلال وأَحزاب المعارضة برنامج حكومة العمراني داخل أَروقة قبة مجلس النواب، وقد أَشار حزب الاستقلال ان تطبيق البرنامج الحكومي الاقتصادي سوف يلحق ضرراً كبيراً للفئات الكادحة والوسطى من الشعب [2].

وفي المقابل قدم حزب الاستقلال مشروعاً اقتصادياً بديلاً عن مشروع الحكومة ضم ما يأتي [3]:

1- العمل على الاصلاح الإِداري ومكافحة الفساد والحد من الاسراف والتبذير في كافة مفاصل الدولة.

2- استخدام الديمقراطية في التعامل مع صندوق النقد الدولي، فالبلدان الديمقراطية تستعمل الرأي وسيلة للضغط على المفاوض الخارجي.

3- يجب ان تكون الدولة هي المحرك الرئيسي بعملة الاقتصاد دون املاءات خارجية [4].

4- العمل على ايجاد جبهة اقتصادية على المستوى العربي ومع العالم الثالث يكون للمغرب دور فيها.

---

(1) ابو خمرة، المصدر السابق، ص335.

(2) حركة الوفاق الوطني العراقي، مكتب المغرب العربي، احزاب المعارضة، رقم الملف، 22، 244، سنة 1985، ص14.

(3) المصدر نفسه، ص19.

(4) جواد المنوني، مقاربة سياسة الاستثمارات الاجنبية في المغرب 1990-2006، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، (الدار البيضاء، 2009)، ص23.

الا ان البرنامج الحكومي مرر بمباركة الأَغلبية البرلمانية المساند والداعم للحكومة، مما اثار تحفظ حزب الاستقلال، واضراب المعارضة ،وشن حملة ضد ذلك البرنامج، واعد سياسته نابعة بوصي من الصندوق النقد الدولي، الَّتي تعمق نهج التبعية وتدفع بالفوارق الطبقية للاستفحال، وتزيد من مديونية الدولة، فضلاً عن انها تتعارض مع الوضع المعاشي المتدهور[1].

ثانياً: نشاط حزب الاستقلال في طرح الأَسئلة التحريرية والشفهية:

عدت الأَسئلة البرلمانية وسيلة من وسائل الرقابة البرلمانية الهامة، وهي استيضاح أمر مجهول يطلب بواسطته عضو مجلس النواب من الوزير المختص معلومات او بيانات، وقد يراد بها لفت نظر الحكومة او الوزير المختص إِلى امر من الأمور. وكذلك عدت وسيلة من وسائل التحاور بين مجلس النواب والحكومة [2]، وهناك نوعين من الأَسئلة:

1- الأَسئلة الشفوية: تتمثل في توجيه السؤال من طرف نائب معين إِلى رئيس الوزراء او أَحد الوزراء، مع اجابة هؤلاء عنه اثناء الدورات الاعتيادية في جلسته الأُسبوعية [3].

2- الأَسئلة التحريرية (الكتابية): تتمثل في توجيه سؤال تحريري من نائب إِلى وزير على ان يجيب عنه الأَخير، ويتم نشره في الجريدة الرسمية.

ويلاحظ أَن الدساتير المغربية قد اجمعت على تقرير حق السلطة التشريعية في مراقبة عمل الحكومة عن طريق تلك الأَسئلة سواءً (تحريرية او شفوية) التي تعد من اهم الوسائل المقررة في الدساتير المغربية [1].

---

(1) المصدر نفسه، ص23.

(2) فدوى مرابط، السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي، دراسة قانونية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2010)، ص ص178-179.

(3) عبد الاله بلقريز، السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي، (الدار البيضاء، 2006)، ص181.

وقد امتازت التجربة النيابية الرابعة (1984-1992)بطرح عدد كبير من الأَسئلة الإِحصائية ضد الحكومة إذ عرض النواب (2775) سؤالاً شفوياً وأَجابت الحكومة على (1963) سؤالاً في جلساتها العمومية، وبذلك يكون (812) سؤالاً لم ترد عليها الحكومة، وكما طرح (1703) سؤالاً كتابياً، وأَجابت الحكومة على (1351) سؤالاً، وبذلك يكون (351) لم ترد عليها الحكومة [2].

وكان عدد الأَسئلة المطروحة من الأَغلبية، مقارنة مع عدد نوابها سجلت معدل 7,39 سؤالاً لكل نائب، قياساً بعدد الأَسئلة المطروحة من أَحزاب المعارضة التي سجلت ما يقارب 27 سؤالاً لكل نائب معارض عن طريق ثماني سنوات منها (10) أَسئلة تحريرية و(17) سؤالاً شفوياً، وقد سجل ثاني حزب التقدم والاشتراكية (123) سؤالاً تحريرياً، وكذلك بالنسبة للنائب الوحيد لمنظمة العمل الديمقراطي الذي طرح (20) سؤالاً تحريرياً، وكذلك بالنسبة للنائب الوحيد لمنظمة العمل الديمقراطي الذي طرح (20) سؤالاً تحريرياً، وكما سجل حزب الاستقلال ايضاً معدل (12) سؤالاً تحريرياً لكل نائب [3]، وبالنسبة لهذا الأَخير، يمكن القول إِنَّ انتقاله من الائتلاف الحكومي في المدة النيابية السابقة إِلى المعارضة في مجلس النواب (1984-1992)، جعله يقتحم بقوة مجال الأَسئلة أَداة لمراقبة الحكومة؛ إِذ طرح أَقل من ثمانية أَسئلة بالنسبة لكل نائب في ولاية 1977، بينما سجل نواب في ولاية (1984) معدل (12,5) سؤالاً لكل نائب، وذلك لأخذ دوره في الحياة السياسية في صفوف المعارضة لكسب ود الجماهير واسترجاع مكانته إِلى السابق [4].

---

(1) مرابط، المصدر السابق، ص179.

(2) فرح كريم ماذي بدن، دور الاحزاب في التنمية السياسية (المغرب انموذجاً)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، (جامعة المستنصرية، 2015)، ص152؛ الطالبي، المصدر السابق، ص84.

(3) حسن قرنفل، النخبة السياسية والسلطة ، أسئلة توافق مقارنية سيسيولوجية للانتخابات التشريعية في المغرب ، مطبعة الدار البيضاء ، (الدار البيضاء ، 1997) ، ص85.

(4) قرنفل، المصدر السابق، ص85.

أراد حزب الاستقلال من وسيلة الأَسئلة الشفوية والتحريرية على الحكومة تحقيق هدفين[1].

الاول: تجاوز القيود التي وضعها الدستور المغربي للسلطة التشريعية في مراقبة الحكومة، وخصوصاً عدم اشراك المعارضة باللجان للبحث والتقصي التي شكلت للنظر في قضية معينة.

الثاني: استثمرت المعارضة وسيلة لطرح برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية خياراً بديلاً لبرامج الحكومة، وكانت أَغلب اقتراحات القوانين تأتي من أَحزاب المعارضة ،وكانت ترفض تلك المقترحات في الميدان التشريعي للبرلمان [2].

مثلت الأَسئلة الشفوية والتحريرية خلال الولاية البرلمانية (1984-1992) مرحلة تصاعد الصراعات بين المعارضة والحكومة، فضلاً عن ان التشكيلة الحكومية اثارت خلافات داخل الأَغلبية، وقد استفادت المعارضة ايضاً من ضعف الاغلبية المساندة للحكومة في إِحراج الحكومة، ممَّا دفع وزراء إِلى التغيب عن جلسات المناقشات للأَسئلة المحرجة او التذرع بحجج تبعدهم عن فشل سياستهم الحكومية [3].

ونتيجة لعدم الالتفاتة إِلى خيارات المعارضة في توجيه السياسة الحكومية وعدم مشاركة حزب الاستقلال وبقية أَحزاب معارضة فيها جعل الحكومة هشة وغير قادرة على مواجهة التحديات والمشاكل التي واجهتها بسبب فشل سياستها الاقتصادية، مما أَسهم في أَسقاط حكومة محمد كريم العمراني في ايلول/ سبتمبر 1986 في نهاية الأمر [4].

---

(1) عبدالكريم غلاب، التطور الدستوري والنيابي بالمغرب 1902-1908 ، الطبعة الثالثة ، مطبعة النجاح الجديد ، (الدار البيضاء ، 1993)، ص259.

(2) المصدر نسه، ص259.

(3) ابو خمرة، المصدر السابق، ص340.

(4) سمر رحيم نعمة الخزاعي، العلاقات المغربية- الامريكية 1956-1991 ، أطروحة دكتوراه كلية التربية للبنات ، (جامعة بغداد ، 2003)، ص86.

ثالثاً: تأجيل الانتخابات المغربية 1989-1990 بسبب قضية الصحراء وموقف حزب الاستقلال منها:

أَلقى الملك الحسن الثاني في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989 خطابًا أَعلن فيه عن تنظيم استفتاء شعبي لتمديد ولاية المجالس البلدية والقروية ومجلس النواب لمدة سنتين، والغاية منه لتمكين الأُمم المتحدة من تنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية في عام 1990[1]، الَّذي تزامن مع انتهاء مدة الولاية البرلمانية الرابعة (1989-1990)[2] وقد أشار الملك في خطابه قائلاً: "يجب ان تشمل الانتخابات التشريعية والبلدية جميع التراب المغربي من طنجة إلى لكويرة، ليس من الطبيعي ان تحرم سكان الاقاليم الصحراوية من اختيار نوابهم ومستشاريهم الجماعين ... فسنتان تشكلان مدة معقولة لتنظيم الاستفتاء وفي حالة التأخير سنقوم بتنظيم الانتخابات"[3] .

كان خطاب الملك ايذاناً للحكومة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتمديد مجلس النواب الذي كانت ترغب هي الاخرى بذلك لأنها لم تكن مستعدة لإجراء الانتخابات

---

(1) كانت قضية الصحراء الغربية قد شهدت تطورات هامة خلال فترة ثمانينات القرن العشرين إذ تزايد اعتراف الدول الافريقية بالجمهورية العربية الصحراوية، مما ادى إلى انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الافريقية في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1984، وفي عام 1990 قررت الامم المتحدة ايجاد حل لمشكلة الصحراء وذلك بإجراء استفتاء شعبي لسكان المنطقة في عام 1991، وقد اشترطت الامم المتحدة على المغرب تسهيل مهمة الاستفتاء، بما فيها الغاء اي اجراء تراه الامم المتحدة، وذلك ما دفع المغرب للاحتجاج وعد ذلك خرقاً لسيادته الوطنية. ينظر: طه عبدالرزاق طه الدباغ الايوبي، مشكلة الصحراء الغربية 1976-1998 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، (جامعة الموصل ، 2005)، ص184؛ محمد علي داهش، مشكلة الصحراء الغربية من معاهدة مدريد 1975 إلى مفاوضات نيويورك 2008، مركز الدراسات الاقليمية ، (جامعة الموصل ، 2008)، ص50.

(2) محمود صال الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب 1963-1997 ، مطبعة البريق ، (بغداد ، 2010) ، ص164.

(3) بيرنابي لويس كارسيا، الانتخابات المغربية منذ 1960 إلى الأن.. (دراسة علمية موثقة)، ترجمة : بديعة الخرازي ، مطبعة النجاح الجديد ، (الدار البيضاء ، 2007) ، ص223.

فباشرت وزارة الداخلية بعملية الاستفتاء من خلال حملة اعلامية للتصويت عليه بنعم، وقد خصصت نوعين من البطاقات بـ (نعم) بطاقة بيضاء، وللإجابة بـ (لا) بطاقة زرقاء [1].

وتم اجراء الاستفتاء على التمديد في الاول من كانون الاول/ ديسمبر 1989، وفي اليوم التالي اعلنت وزارة الداخلية نتيجة الاستفتاء، فكانت الاجابة بـ(نعم)، بنسبة (99,98%) اما الاجابة بـ (لا) فكانت (0,02%)[2].

اتخذ حزب الاستقلال موقفاً مميزاً عن جميع الاحزاب السياسية المغربية، إذ اصدر الحزب بلاغاً في 27 كانون الاول/ ديسمبر 1989 جاء فيه: "ان قضية الصحراء قضية مقدسة يعد القرار فيها جوهر السيادة المغربية، لأنها جزء لا يتجزأ من ارض الوطن... وان المؤسسات المنتخبة لم تحقق أي هدف من اهدافها، لأنها كانت مزيفة، لم تحترم ارادة الشعب ولم تفرز منتخبين يحزون على ثقة الشعب واحترامه... واستمرار هذه المجالس تكريس للاختيارات اللا شعبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية"[3].

واستخلص من بيانه الطويل الذي اكد فيه التشبث بتحرير الصحراء الغربية والتعبئة خلف الملك الحسن الثاني قرارين [4] :

1- نعم لتصفية قضية الصحراء في مدة سنتين.

2- لا لتزكية المؤسسات التمثيلية المزيفة.

إن موقف حزب الاستقلال كان له الاثر الكبير على بقية الاحزاب السياسية، ولاسيما احزاب المعارضة التي انضمت في موقفها إلى موقف حزب الاستقلال واصدرت بياناً مشتركاً معه في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989، أكدت فيه موقفها

(1) ابو خمرة، المصدر السابق، ص241.

(2) وكالة الانباء العراقية، لماذا الاستفتاء على تمديد مجلس النواب، رقم الملف 117، في 1989/12/7، ص50.

(3) ابو خمرة، المصدر السابق، ص343، محمد مونشيح، حزب الاستقلال بدون علال الفاسي، مجلة وجهة نظر، العدد: 46، (الرباط، 2010)، ص39.

(4) وكالة الانباء العراقية، لماذا الاستفتاء على تمديد مجلس النواب ، ص50.

من قضية الصحراء وتشبث الشعب بوحدته الترابية [1] وجاء في البيان "إن الاحزاب الوطنية الاربعة تقول: نعم دفاعاً عن الوحدة الترابية ولتصفية قضية الصحراء في ظرف سنتين، وتؤكد ان هذا لا يعني على الاطلاق قبولها تزكية المؤسسات المنتخبة الحالية التي افرزتها انتخابات (1983-1984)، ودعت إلى توظيف السنتين القادمتين للمراجعة الجذرية للسياسات المتبعة في المغرب في مجال ممارسة الديمقراطية والحريات العامة، ومن اجل اقرار دولة سيادة القانون واحترام حقوق الانسان والعمل على تغيير الاختيارات الاقتصادية للشعب المغربي ومعالجة الأَوضاع الاجتماعية المتدهورة. واعتبرت ان السنتين اللتين أضيفتا لعمر مجلس النواب مهلة أَخيرة للمنتظم الدولي لتنظيم وتحضير استشارة السكان في الاقاليم الصحراوية على اساس ان المغرب سيستخلص بعد انتهاء المدة المذكورة النتائج الطبيعة التي تؤكد سيادته المطلقة على تلك الاقاليم"[2].

من خلال ما تقدم يبدو ان موقف حزب الاستقلال أَعطى لبقية احزاب المعارضة دعماً لتأييد موقفه، كما اراد الحزب في الوقت ذاته استرجاع قاعدته الجماهيرية ليأخذ دوره في الحياة السياسية مرة أُخرى وأَكثر من السابق.

رابعاً: دور حزب الاستقلال في تقديم طرح الثقة عام 1990 على حكومة عز الدين العراقي:

كان من أَبرز معالم أزمة النظام السياسي المغربي بصورة عامة وازمة العلاقة بين الحكومة من جهة وحزب الاستقلال واحزاب المعارضة من جهة اخرى في مجلس النواب في المدة (1984-1990)، قام به بصفة خاصة كل من حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في 14 أيار/ مايو 1990 من طرح الثقة[3] او ما يسمى بالدستور المغربي ملتمس الرقابة ضد حكومة عز الدين

(1) غلاب، المصدر السابق، ص298.

(2) المصدر نفسه، ص298.

(3) طرح الثقة: مسطرة لتحريك المسؤولية السياسية للحكومة امام البرلمان، واداة قانونية بيد اعضاء البرلمان تستعمل كلما تبين للبرلمانيين ان الحكومة انصرفت عن الاهداف الاساسية، اثناء تنصيب الحكومة خلال عرضها البرنامج السياسي او التصريح الحكومي الذي تتقدم به

العراقي[1] في ذلك الوقت. وكان ملتمس الرقابة يستند إلى عدة اعتبارات تستهدف السياسة الحكومية نتيجة أمور عدة تمثلت في [2]:

1- عدم مبادرة الحكومة مع الطبقة العمالية .

2- تدهور الأَوضاع الاقتصادية التي تمثلت في ارتفاع الأَسعار وتجميد الاجور وتراجع الاستثمارات.

3- المديونية الخارجية التي وصلت إلى نحو (25) مليار دولار واستمرار الاستدانة [3].

4- الظروف الاجتماعية، لاسيما ارتفاع نسبة البطالة، والتي ادت إلى حدوث الاضطرابات والذي تمثل في الاضرابات النقابية [4].

5- غياب اي حوار ايجابي داخل قبة البرلمان بين الحكومة والمعارضة. فضلاً عن طرح المعارضة مقترحات القوانين والأَسئلة التحريرية والشفهية للحكومة والتي لم تلق اي استجابة من قبل، وكذلك لمساندة الاحزاب الاغلبية للحكومة.

الحكومة من اجل الموافقة والتصويت عليه. للتفاصيل. ينظر: مرابط، المصدر السابق، ص197. ويعد ثاني (طرح ثقة) في تاريخ المملكة المغربية، كان الاول عام 1964 عندما اقدم العاهل المغربي الحسن الثاني إلى اقالة البرلمان نفسه واعلان حالة الطوارئ. ينظر: أحمد ثابت ثابت، التحول الديموقراطي في المغرب ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، (جامعة القاهرة ، 1994) ، ص ص21-22؛ مجلة اطايف مغربية، محطات تأريخية، العدد: 1، (الرباط، 2009)، ص14.

(1) عز الدين العراقي : ولد في مدينة فاس 1929 ، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية ففيها درس الطب والتحق بحزب الاستقلال واصبح احد الحزب البارزين شغل منصب وزير التربية عام 1977 ، خرج من الحزب بسبب عدم تنازله عن الوزارة عندما طلب منه الحزب ، اصبح من المؤيدين للمؤسسة الملكية تولى رئاسة الحكومة خلال الفترة 1986-1991 . للمزيد من التفاصيل ، البكاري ، المصدر السابق ، ص ص 157-158 .

(2) الكروي، المصدر السابق، ص165.

(3) ثابت، المصدر السابق، ص21.

(4) الشقوري محمد، ازمة الديمقراطية وانعكاساتها على الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، جمعية المحامين بالمغرب، المؤتمر العشرين، (اغادير، 1991)، ص15.

وازاء الضغوط المستمرة في مجلس النواب التي تصدت لخيارات حزب الاستقلال، ولاسيما بعد رفض الحكومة النظر في الأسئلة والمقترحات التي كانت تتقدم بها، مما دفع احزاب المعارضة الي تقديم (طرح الثقة) في محاولة لإسقاط الحكومة وسحب الثقة منها [1].

طبقاً للمادة (75) بموجب دستور عام 1972 "يمكن مجلس النواب ان يعارض في مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها ،وذلك بالمصادقة على ملتمس الرقابة، ولا يقبل هذا الملتمس الا اذا وقعه على الاقل ربع الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس"[2].

أَمَّا بالنسبة إلى طرح الثقة (ملتمس الرقابة) فالذي قدمه حزب الاستقلال واحزاب المعارضة إلى البرلمان المغربي بتاريخ 14 ايار/ مايو 1990، فيذكر في بعض من اجزاءه: "إن نواب واحزاب المعارضة بمجلس النواب المنتمين لكل من حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي: بالنسبة للنتائج المالية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أَدَّت اليها السياسة الحكومية المتبعة القائمة على الاختيارات اللا شعبية، التي أوصلت البلاد إلى ما وصلت اليه من أَوضاع متردية وازمات متفاقمة ممَّا صار ينذر بأوخم العواقب، إذا لم يتم تدارك الامر بالقيام بإصلاحات شمولية عميقة. والانعكاسات الخطيرة لتلك النتائج على المعاناة المتزايدة للأغلبية الساحقة من المواطنين في حياتهم اليومية، من جرَّاء تقلص الدخول وضعف الاجور، وارتفاع الاسعار، وانخفاض القدرات الشرائية... وتصاعد للفساد الاداري والرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ الذي أَسهم في تفاقم الازمة... [3] وللعجز الواضح للحكومة عن مواجهة المشاكل المتراكمة التي تتخبط فيها البلاد... وقصور منظور الحكومة للأَوضاع العامة المتدهورة وافتقارها لسياسة اصلاحية حقيقية وشاملة...

(1) عبد الصمد الكباص، "الخلاص من السكتة القلبية في المغرب"، مجلة الاهرام المصرية، العدد: 470، (القاهرة، 2006)، ص14.

(2) دستور المملكة المغربية، المادة 75، ص31.

(3) غلاب، المصدر السابق، ص314.

واصرارها على تهميش مجلس النواب واقناعها عن الحوار مع اطراف الانتاج، وسعيها الدؤوب إلى تطويق العمل الديمقراطي وتشويهه. والارتجال والتخبط الذي اتسمت به السياسة المالية والاقتصادية للحكومة، الأمر الذي لم يمكنها من تطبيق القانون المالي – الذي اصرت على تمريره..."[1].

إن موضوع ملتمس الرقابة بالحكومة عكس عمق الأَزمة التي يمر بها المجتمع المغربي وبين في الوقت ذاته هشاشة الهياكل الحكومية في مواجهتها [2]. كما ان حزب الاستقلال واحزاب المعارضة وجدت في (طرح الثقة) مناسبة للقيام بمراقبة جادة ومسائلة للحكومة، فناقشت بجدية وعرضت كل الانتقادات التي سجلتها على الحكومة بدءًا من انعدام الحوار بين الحكومة والمعارضة إلى القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية والضرائبية والمديونية وقضايا التشغيل والتعليم والضمان الاجتماعي [3].

كانت المناقشات ساخنة تميزت بالحدة وتجاوزت في بعض الأَحيان حدود اللباقة السياسية المتعارف عليها، مما احرج موقف الحكومة كون المناقشات بثت من عن طريق وسائل الاعلام الامر الذي اسهم في اطلاع الرأي العام المغربي عليها [4].

كان لرئيس البرلمان احمد عصمان رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار الموالي للمؤسسة الملكية دورٌ كبير في الدفاع عن الديمقراطية من خلال إصراره على استمرار نقاشات الملتمس اثناء الجلسة واعطاء الوقت الكافي للملتمس على

(1)المصدر نفسه، ص ص314-315.

(2) الكروي، المصدر السابق، ص165.

(3) عبداللطيف حسني : الاحزاب سلسلة الحركه الوطنية:، مجلة وجهة نظر ، العددان : 36 -37 , (الرباط ، 2008) ، ص12.

(4) الكباص، المصدر السابق، ص14؛ مودن عبد الحي، "المغرب والتحدي الديمقراطي"، مجلة المستقبل العربي، العدد: 181، (بيروت، 1994)، ص130.

وفق الدستور [1] وعلى الرغم من غضب الاغلبية التي طالبته بإيقاف النقاشات فوراً، إلَّا أنَّه رفض ذلك حفاظاً على هيبة السلطة التشريعية [2].

وإذا كانت المعارضة لم تنجح في اسقاط الحكومة، إذ صوَّت ضد الملتمس بـ (2009 صوت مقابل (82) صوتاً لصالحه فإن أثار نقاشاً جدياً في الساحة السياسية تمثل بالمطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري، وفي الوقت ذاته سمح للمواطن من تتبع مناقشات البرلمان والتعرف على طبيعة الخطاب السياسي الذي يجمع المعارضة بالحكومة واغلبيتها البرلمانية لذلك كان موضوع طرح الثقة بالحكومة مناسبة لمحاكمة السياسة الحكومية وإظهار تاريخ المعارضة في مظهر الجبهة الموحدة التي كان لحزب الاستقلال دور واضح فيها[3].

الخاتمة

1- انظم حزب الاستقلال إلى صفوف المعارضة السياسية في عام (1985)، وأَخذ الدور الرقابي في متابعة الحكومة من خلال تقديم الأَسئلة الشفهية والتحريرية.

2- كان للحزب موقف في استفتاء تأجيل الانتخابات المغربية (1989-1990)، بسبب قضية الصحراء الغربية.

قدم حزب الاستقلال الرقابة ضد حكومة عز الدين العراقي، وعلى الرغم من عدم إسقاطه للحكومة، لكنَّه موقفه كان له صدى كبير يدل على قوة المعارضة وأَهميتها في المغرب.

References

1. (Abu Khumrah), same source as above, p. 343; Mohammed Munshi, "The Independence Party Without Allal Al-Fassi," Wajh An-Nazir Magazine, Issue 46, Rabat, 2010, p. 39.
2. Abdelatif Hassani, "Parties as Offspring of the National Movement," Wajh An-Nazir Magazine, Issues 36-37, Rabat, 2008, p. 12.

(1) مجلة اطياف مغربية، المصدر السابق، ص14.

(2) أحمد الجزولي، الاحزاب السياسية المغربية بين عهدين السلطة في مجتمع متغير ، ط2 ، مطبعة ميثاق المغرب ، (المغرب ، 2004) ، ص40.

(3) الكروي، المصدر السابق، ص166.

3. Abdelatif Hassani: "Parties as Offspring of the National Movement," Wajh An-Nazir Magazine, Issues 36-37, Rabat, 2008, p. 12.
4. Abdelilah Belkariz, "The Executive Authority in the Arab Maghreb Countries," Casablanca, 2006, p. 181.
5. Abdelkarim Ghallab, "Constitutional and Parliamentary Development in Morocco 1908-1902," 3rd edition, Al-Najah Al-Jadida Printing Press, Casablanca, 1993, p. 259.
6. Abdul Wahab Abdul Aziz Abu Khumrah, "The Role of Opposition Parties in the Political Life in Morocco 1962-1992," Ph.D. thesis, College of Education for Humanities, University of Tikrit, 2015, p. 332.
7. Ahmed Al-Jazouli, "Moroccan Political Parties between Two Power Eras in a Changing Society," 2nd edition, Maithaq Al-Maghrib Printing Press, Morocco, 2004, p. 40.
8. Ammar Fadel Abbas Ali At-Talibi, "The Constitutional Union Party and Its Role in the Life in Morocco 1983-2002," Ph.D. thesis, College of Education, University of Samarra, 2018, pp. 82-83.
9. Ash-Shaqouri Mohammed, "The Crisis of Democracy and Its Impact on Political, Economic, and Social Nationalism," Moroccan Bar Association, Twentieth Conference, Agadir, 1991, p. 15.
10. Fadwa Marabat, "The Executive Authority in the Arab Maghreb Countries, a Comparative Legal Study," Arab Unity Studies Center, Beirut, 2010, pp. 178-179.
11. Fadwa Marabat, "The Executive Authority in the Arab Maghreb Countries, a Comparative Legal Study," Arab Unity Studies Center, Beirut, 2010, pp. 178-179.
12. Hassan Qarnafal, "The Political Elite and Power: Comparative Sociological Questions on Legislative Elections in Morocco," Dar Al-Bayda Printing Press, Casablanca, 1997, p. 85.
13. Iraqi National Accord Movement, Moroccan Office, Opposition Parties, File Number 22, 244, Year 1985, p. 14.
14. Iraqi News Agency, "Why the Referendum on Extending the Council of Representatives," File Number 117, on 7/12/1989, p. 50.
15. Jawad Al-Munoni, "Approach to Foreign Investment Policy in Morocco 1990-2006," King Abdulaziz Al Saud Foundation, Casablanca, 2009, p. 23.

16. Mahmoud Sal Al-Karawi, "The Parliamentary Experience in Morocco 1963-1997," Al-Bariq Printing Press, Baghdad, 2010, p. 164.
17. Samar Rahim Nima Al-Khaza'i, "Moroccan-American Relations 1956-1991," Ph.D. thesis, College of Education for Girls, University of Baghdad, 2003, p. 86.
18. Taha Abdul Razzaq Taha Al-Dabbagh Al-Ayyubi, "The Issue of Western Sahara 1976-1998: A Historical Study," Master's thesis, College of Arts, University of Mosul, 2005, p. 184; Mohammed Ali Dahesh, "The Issue of Western Sahara from the Madrid Treaty of 1975 to the New York Negotiations of 2008," Regional Studies Center, University of Mosul, 2008, p. 50.

The Role of the Western Independence Party in Parliament During the Period (1985-1990)

Karim Salem Hussein Al-Badrani*
Rabha Muhammad Khudair**

Abstract

The Independence Party is the pioneer of the national political movement in Morocco. It was founded on January 11, 1944. It is led by Allal El Fassi, Ahmed Blafrig, Ahmed Mekouar, Abdel Karim Ghellab, and others. On the same day, the party submitted a document known as the "Independence Document" to the Sultan of Morocco, Mohammed V, who in turn presented it to the occupying French protection authorities. The most important provisions of the document included ending the protection of Morocco. By this, he would have expressed the people's aspirations for liberation and independence from bilateral colonialism (French-Spanish), and the party had a prominent role in resisting foreign occupation diplomatically and militarily until Morocco gained independence on March 3, 1956, and the party had an important role in political

* **Master Student/Department of History/College of Arts/University of Mosul.**
** **Asst.Prof/Department of History/College of Arts/University of Mosul.**

developments after independence and to this day it still plays a big role in Moroccan political life.

The Independence Party played an important role in the political developments of Morocco after independence and during the period 1985-1990, the party joined the ranks of the opposition to exercise a parliamentary and oversight role over the executive authority (the government). A position on postponing the Moroccan elections 1989-1990, and It also had an important role in presenting a vote of confidence against the government of Izz al-Din al-Iraqi.

Keywords: party ؛ Independence ؛ Moroccan.